**الجامعة اللبنانية**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**القدس في:التاريخ، والقانون والسياسة**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**الدكتور كميل حبيب**

**مقدمة:**

في 6 كانون الاول 2017 أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب القدس عاصمة الكيان الصهيوني. ومع هذا الاعتراف الاميركي تكون القدس، ومعها القضية الفلسطينية، قد دخلت على خط الدفاع الأخير. كما جاء هذا الاعتراف كنتيجة لحالة التشرذم والدمار واللاستقرار الذي حلّ على العديد من البلدان العربية، وبخاصة في سورية والعراق اللتان فقدتا القدرة على المواجهة، او حتى على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني. إن الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، والتي انطلقت هذه المرة بقرار شعبي، قد أعادت للقضية الفلسطينية اعتبارها على كونها قضية العرب المركزية، لا بل انها القضية الانسانية الأولى لأنها تمس جوهر المعتقدات المسيحية والاسلامية في العالم كله.

سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على موقع القدس في التاريخ والقانون والسياسة لبرهنت ما ليس بحاجة لبرهان... وهي ان القدس عربية الهوية وعلى كونها ارض محتلة يجب الجلاء عنها واعادتها الى اصحابها الحقيقيين. إن اعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ما هو الا محاولة جديدة لتزوير هويتها بالمصادقة الضمنية على عمل الحفريات (Excavations) تحت المسجد الأقصى، وطرد القدسيين من المدينة، وهدم المنازل وبناء مستوطنات على انقاضها. وهذا ما رمى اليه تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، حين قال: "**اننا اذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت ما أزال حيّاً وقادراً على القيام بأي شيء، فسأزيل ما ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسأحرق الآثار التي مرّت عليها القرون".**

1. **القدس في التاريخ**

الثابت علميّاً أن اسم القدس مأخوذ من لغة الكنعانيين العرب، وهو مركب من كلمتين كنعانيتين: "يوري" ومعناها مدينة، و "شليم"، وهو اسم إله كان الكنعانيون يعبدونه، ومعناه السلام. وهذ ما أكّدت عليه حفريات تل العمارنة، التي يرجع عصرها الى خمسة عشر قرناً قبل الميلاد. والاسم الذي تذكره هذه الحفريات هو "كيناهي (Kinahi) او كيناهنا (Kinahna) واصله كنعان (Kana’an).

ويمكننا استيضاح ذلك من خلال التوراة نفسها حيث يعترف اليهود ان فلسطين ليست بلادهم، وانهم أتوا اليها نتيجة الغزوة التي قام بها يوشع (Joshua) بن نون الى هذه البلاد. وفي الاصحاح 34 من التوراة وردت هذه العبارة: "**قال الرب لموسى انك داخل الى ارض كنعان...."،** وارض كنعان هي ارض سورية الطبيعية.

هذا يعني ان علاقة القبيلة اليهودية بأرض فلسطين هي علاقة عرضيّة"، "**قامت بالغزو طمعاً في أرض كنعان ذات الثقافة العالية".** (1) ويمكننا في هذا السياق التاريخي من ذكر بعض الاحداث التي تؤكد على ان وجود القبيلة اليهودية في فلسطين هو وجود دخيل على تلك الارض المقدسة:

1. عام 4000 ق.م. سمتها الكتابات المسمارية المكتوبة على الأعمدة البابلية "مارتو"؛ أي الارض الغربية لانها تقع غرب بابل.
2. عام 2750 ق.م. يستعيدها سرجون الأول الى حضن بيئتها الطبيعية.
3. عام 1000 ق.م. يستولي اليهود على قسم منها بعد حروب طويلة.
4. عام 722 ق.م. يستعيدها سرجون الثاني.
5. من عام 605 الى 586 ق.م. يحطم نبوخذ نصر قبيلة يهوذا.
6. عام 331 ق.م. يوحد الاسكندر الكبير الاجزاء السورية ومنها فلسطين.
7. عام 200 ق.م. يكتب عنها هيرودوس ويسميها ارض "سوريا الفلسطينية".
8. عام 198 ق.م. تقوم فيها المملكة السورية السلوقية حتى مجيء الرومان عام 63 ق.م.
9. عام 70 م. يدخلها تيطس (Tituus) الروماني ويطرد ما تبقى من اليهود. وهنا يجب التوقّف عند هذا الحدث لأن تيطس أحرق المعبد الذي بناه هيرودوس (Herud) عام 20 ق.م.، ورمى بحجارته بعيداً. اما ادعاء الصهاينة بأن المسجد الأقصى قد بني على انقاض معبد سليمان فإنه ادعاء باطل لأن المعبد المذكور انهدم واحترق، ونقلت حجارته بعد موت سليمان بثلاثة قرون، عندما غزا نبوخذ نصر مدينة القدس عام 589 ق.م.
10. عام 638 م. افتتحها عمر بن الخطاب وبقيت موحدة طوال حكم المسلمين حتى مجيء اول حملة للفرنجة عام 1099 م.
11. عام 1187 م. يحررها صلاح الدين الأيوبي ويوحدها مع الأمة السورية حتى مجيء الاحتلال العثماني عام 1516 م، والذي بقي فيها 401 عاماً انتهى عام 1917 عندما انهزمت السلطنة العثمانية امام زحف الحلفاء. من جهتهم قام الحلفاء بتقسيم المشرق العربي الى مناطق نفوذ بريطانية – فرنسية مفسحين المجال امام الهجرات اليهودية لإحتلال ارض فلسطين. وهكذا تكون الحركة الصهيونية قد نجحت في الربط بين وعد يهوه التوراتي ووعد بلفور (1917) السياسي.

هذا السرد التاريخي يؤكد على عروبة القدس وبأن اهلها هم عرب فلسطينيون، وبأن الممالك اليهودية الصغيرة قامت لفترات متقطعة وقصيرة من الزمن. وفي هذا السياق، صرح المؤرخ ارنولد تويبني فقال**: "ان اسرائيل برمتها كانت وما تزال وستبقى من الوجهة القانونية ملكاً للعرب الفلسطينيين الذين اخرجوا من ديارهم بالقوة".** (2) وبالتوازي، يخلص انور محمود زناتي الى القول:

**إن مقارنة الوضع التاريخي للعرب في فلسطين بالوضع التاريخي لليهود فيها تظهر بلا أدنى شك ان امتلاك العرب لفلسطين قد بدأ قبل خمسة او سبعة الآف عام، ولم ينقطعوا عنها في يوم من الايام، حتى يومنا هذا. انه أقوى امتلاك راسخ في تربة هذه الارض، في حين ان الممالك اليهودية الصغيرة قامت لفترة محدودة من الزمان، ثم تلاشت قروناً طويلة، ولم تظهر الا اخيراً --عام 1948-- من خلال الاستعمار البريطاني والمساعدات الاوروبية الاميركية، ولا عبرة للوعد الآلهي المقدس الذي اختفى عدة قرون دون ان يعبأ به التاريخ (3).**

1. **القدس في القانون**

بعد مئة عام على وعد بلفور، وبعد اثنين وعشرين عاماً على قرار الكونغرس (1995) بنقل السفارة الاميركية الى القدس المحتلة، اعترف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل موضعاً المسألة موضع التنفيذ بشكل فعلي وعملي. ويمكن اعتبار اعلان ترامب مخالف لأبسط القواعد في العلاقات الدولية لأنه لم يحصل في التاريخ ان اعترفت دولة بمدينة كعاصمة لدولة اخرى؛ في حين درجت التقاليد الدبلوماسية على اعتراف الدول ببعضها البعض. اما على صعيد القانون الدولي، فإن اعلان ترامب يعتبر مخالفاً للقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة منذ العام 1947، والتي أكّدت على الوضع الخاص لمدينة القدس. لكن لا بدّ من الاشارة الى تحفظنا المبدئي على كل القرارات الدولية ذات الصلة بمدينة القدس لكونها غيبت، وبشكل متعمد، هويتها العربية- الفلسطينية.

1. نص قرار التقسيم 181/1947 على اعتبار القدس **"كياناً منفصلاً"** يخضع لنظام دولي تديره الأمم المتحدة عن طريق مجلس الوصاية. ويشار هنا الى ان قبول "اسرائيل" كعضو في الأمم المتحدة كان رهناً بقبولها قرار التقسيم. وقد تمّ التأكيد على القرار 181 في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 273/1949.
2. مع اعلان لندن انهاء انتدابها على فلسطين، قامت المنظمات الارهابية الصهيونية باحتلال الجزء الأكبر من القدس دون ان تحظى باعتراف أيّة دولة بهذا الاحتلال. وفي 3 نيسان 1949 أكّد اتفاق الهدنة بين الاردن واسرائيل على الوضع القانوني للقدس ككيان مستقل. لكن، وبعد حرب 1967 اعلنت اسرائيل رسمياً عن توحيد القدس وجعلها جزءاً لا يتجزأ من الكيان الصهيوني. وكان ردّ الفعل الدولي سلسلة من القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، سيّما القراران 2253 و 2254/1967 اللذان أقرا عدم شرعية انشطة اسرائيل في المدينة. ومن جهته أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات: 250، 252، 267، والقرار 271/1969 الذي صدر بعد حرق المسجد الأقصى والذي طالب بوقف الأنشطة الصهيونية التي تعمل على تغيير معالم المدينة.
3. في عام 1971 أصدر مجلس الأمن القرار 298 الذي اعتبر كافة الإجراءات الادارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل، مثل التحويلات العقارية ومصادرة الأراضي، غير شرعية. كما دعا القرار الى وقف كافة الأنشطة والاجراءات التي تحاول تغيير التركيبة الديموغرافية للمدينة من خلال بناء المستوطنات.
4. في عام 1980، وبعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين القاهرة وتل أبيب، سارعت الأخيرة الى ضم القدس رسميّاً. الا أن مجلس الأمن اعتمد مجدداً مجموعة من القرارات: 476 و 478/ 1980 اللذان ادانا قرار الضم واعتبراه انتهاكاً للقانون الدولي، وطلبا من جميع الدول عدم الاعتراف به، ودعا الدول التي لديها سفارات في القدس نقلها خارج المدينة. وكانت كوستاريكا، الدولة الوحيدة التي لديها سفارة في القدس، التي أذعنت لهذان القراران.
5. في 9 تموز 2004 صوّت 14 قاضياً من اصل 15 (أي باستثناء القاضي الاميركي) لصالح الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول "لا شرعية" بناء الجدار الفاصل الذي يقطع اوصال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ويضم القدس الشرقية. وبشكل لافت اعتبر الرأي الاستشاري ان "الارض التي استولت عليها اسرائيل خلال حرب العام 1967 بما في ذلك القدس الشرقية هي ارض محتلة".
6. وكانت منظمة اليونسكو قد تناولت قضية القدس بشكل من التفصيل وكشفت زيف الرواية الصهيونية حول جبل الهيكل وحائط المبكى... وهي مصطلحات لم ترد في أي قرار من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.
7. في 19 كانون الاول 2017 تقدّمت المجموعة العربية، ممثلة بجمهورية مصر العربية باعتبارها عضواً غير دائم في الدورة العادية لمجلس الأمن، بمشروع قرار صيغ بلغة دبلوماسية فائقة الدقة نصت على:
8. ان وضع القدس يجب ان يتقرر عبر التفاوض؛
9. الأسف الشديد للقرار الأخير بشأن القدس، من دون تسمية الولايات المتحدة بالإسم.
10. أي قرار او عمل احادي يمكن ان يغيّر من طابع او وضع التركيبة الديموغرافية للقدس لست له قوة قانونية وهو باطل وكأنه لم يكن ولا بد من الغائه.

هذا وقد وافقت 14 دولة من أعضاء مجلس الأمن على مشروع القرار فيما استخدمت واشنطن حق الفيتو ضده. ويبدو الى ان عدم اشارة مشروع القرار الى الولايات المتحدة بالإسم، واعتبار القرار قضية القدس "وضعاً" وليس نزاعاً، وبالتالي بموجب المادة 27 (3) من ميثاق الأمم المتحدة، احتفظت واشنطن بحقها في التصويت عند عرض المشروع على المجلس، واستعملت حق الفيتو.

8-عندما فشل مجلس الأمن في تحقيق اجماع بين الدول الخمس الدائمة العضوية بشأن قضية القدس التي تهدد الأمن والسلام الدوليين، انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة طارئة في 21 كانون الاول 2017 ووفقاً للقرار 377 لعام 1950 المعروف بقرار "متحدون من اجل السلام"، واعتمدت قراراً حمل الرقم L22/A/ES-10 بأغلبية 128 دولة ومعارضة 9 دول، فيما امتنعت 35 دولة عن التصويت، كما غابت 21 دولة عن الحضور. هذا وقد دعا القرار الولايات المتحدة الى سحب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل. إن هذا القرار، وعلى الرغم من أهميته السياسية، الا انه لم يتخذ في الاساس وفقاً لصلاحيات مجلس الأمن ضمن الفصل السابع من الميثاق. هذا يعني ان القرار ليس ملزماً من الناحية القانونية الا اذا تابعت الجمعية العامة لاحقاً القضية عبر رئيسها كما جاء في نص القرار.

وفي المحصلة، فإن الاعتراف الاميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل يعتبر تجاوزاً لكل قرارات الشرعية الدولية، كما انه اطلق رصاصة الرحمة على ما يسمى بعملية السلام الجارية منذ مؤتمر مدريد وما تلاه من جولات عقيمة، والتي كان يجب ان تترك قضية وضع القدس لمفاوضات الحل النهائي. فهل اعتبرت واشنطن ان نهاية المفاوضات قد حلّت عبر ما يسمّى "صفقة القرن"؟ هذا ما سوف تجيب عنه الأيام او الأشهر القادمة.

1. **القدس في السياسة**

في 2 كانون الثاني 2018، وعلى خلفية قرار ترامب باعلانه القدس عاصمة لإسرائيل، أقرّ الكنيست الاسرائيلي قانوناً اعلن بموجبه "القدس الموحدة" عاصمة اسرائيل. هذا يعني انتهاء "حل الدولتين" الذي نصّت عليه المبادرة العربية في القمة التي انعقدت في بيروت عام 2002. كما ان اعلان ترامب وقرار الكنيست عكسا إزدراءاً من مقولات الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، عندما اعلن انه "لا خيار آخر للمفاوضات سوى المفاوضات". الا ان خيار عهد التميمي، ابنة السادسة عشر ربيعاً، يبقى الخيار الأفضل لفلسطين وللأمة جمعاء.

تاريخياً، تماهى الموقف الاميركي تجاه فلسطين مع الهدف الصهيوني (1897) الذي رمى الى انشاء وطن لليهود في "ارض الميعاد"، كما تماهى مع كل المشاريع والقرارات الدولية ذات الصلة، والتي لم تكن لتشير الى الشعب الفلسطيني في ادبياتها الرسمية وغير الرسمية. فوعد بلفور (1917) أشار الى الفلسطينيين "بالطوائف غير اليهودية". اما لجنة Peel (1938) فاقترحت تقسيم فلسطين الى دولة "عربية" واخرى "يهودية". كما ان اللورد Morrison (1946) اقترح هو الآخر تقسيم فلسطين الى اربع مناطق: عربية، يهودية، القدس والنقب. وفي نفس السياق نشير الى مشروع الكونت برنادوت (1948) الذي اقترح انشاء اتحاد من عضوين احدهما عربي والآخر يهودي ضمن حدود الانتداب البريطاني. حتى الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تكن بوارد الاعتراف بشيء اسمه القضية الفلسطينية:

1. في قرار التقسيم 181/1947 أوصت الجمعية العامة بتقسيم فلسطين الى دولتين: يهودية وعربية.
2. في عام 1948 أصدرت الجمعية العامة قراراً حمل الرقم 194 والذي أشار الى حق عودة "اللاجئين" الى ديارهم دون الاشارة الى حقهم كشعب فلسطيني في تقرير مصيرهم.
3. قرار مجلس الأمن 242/1967 أكّد الحاجة الى تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

بعد ذلك توالت المواقف الاميركية المؤيدة للحركة الصهيونية:

1. في عام 1942، أي بعد مرور ربع قرن على وعد بلفور، أصدر الكونغرس الاميركي مذكرة تؤيّد الوطن القومي اليهودي في فلسطين.
2. في جلسته بتاريخ 16 كانون الاول 1945 برر الكونغرس سياسة هاري ترومان الداعمة للكيان الصهيوني، معلناً ان اضطهاد اليهود المجرد من الرحمة في اوروبا أوضح الحاجة الى وطن
3. عام 1981 وقعت واشنطن وتل ابيب "ميثاق التعاون الاستراتيجي".
4. في ثمانينيات القرن الماضي وقعت واشنطن وتل ابيب على العديد من الاتفاقات العسكرية واقتصادية.
5. اما الترجمة الاميركية لتوفير الغطاء الاستعماري لإسرائيل والنظر الى فلسطين كإحدى قضايا الشرق الأوسط فتكمن على النحو التالي:
6. موافقة اسرائيل على كل ما تقوم به.
7. اتخاذ موقف معاد تجاه اي طرف معاد لإسرائيل.
8. تحديد علاقة الولايات المتحدة مع دول العالم في ضوء علاقة تلك الدول مع اسرائيل.
9. عندما يصل الأمر بالرئيس جورج بوش الأبن الى وصف ارييل شارون بأنه "رجل سلام"، ندرك حينئذ كيف ان مقولات المحافظين الجدد قد فعلت فعلها في توحيد الرؤية الاميركية- الصهيونية تجاه فلسطين وعروبتها.

لقد تولّى الرئيس بوش الأبن الادارة السياسية لحرب إسرائيل ضد لبنان (2006) وغزة (2008) لقناعته بأن كره العرب لإسرائيل يشكّل بديلاً عن كرههم لاميركا، وليس العكس؛ وبأن ذلك الكره نابع بسبب ما نحن عليه او ما نعتقده كأمريكيين وليس بسبب ما نفعله (4).

أخيراً وبالعودة الى قرار ترامب نقول ان واشنطن لا تمتلك سياسة او استراتيجية ذاتية حيال الشرق الأوسط، بل ثمة سياسة او استراتيجية اسرائيلية تتبناها اميركا وتطبقها دون تردد او تحفّظ او تساؤل.

**خاتمة:**

بارقة الأمل الوحيدة في مواجهة المشروع الاميركي- الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية هي ان الشعب العربي في لبنان (2006) وفلسطين (2008 و 2014) لم يترك مدنه وقراه ومخيماته ملتمساً طريق النجاة، بل استشهد واقفاُ... وانتصر. صحيح انه لا وجود لفلسطين الا بهويتها العربية، لكن الأصح ايضاً انه لا أمة ولا عروبة دون فلسطين. وحتى تخرج فلسطين من جديد الى الشمس، نردد ما كتبه الاستاذ طلال سلمان في السفير العربي من ان: "القوة فلسطين، المنعة فلسطين، الوحدة فلسطين، الحرية فلسطين، العروبة فلسطين، الوطنية فلسطين، الدين فلسطين، القضية فلسطين، والأمة فلسطين" (5).

لا شك في ان اعلان ترامب بشأن القدس عكس موازين القوى الدولية، خاصة بعد التدمير الذي لحق بسورية والعراق على مدى السنوات السبع الماضية. لكن القدس هي نفسها بارقة الأمل الجديدة لامتشاق السلاح واعلاء الصوت بالكلمة الحرة حتى تتمكّن عهد التميمي، أيقونة الانتفاضة الثالثة، من رفع الراية العربية فوق اسوار القدس. فعلى ارض فلسطين ما يستحق الحياة. وايضاً وايضاُ على ارض فلسطين ما يستحق الموت. ايها الصهاينة، جئتم على ظهر دبابة، وسترحلون على ظهر باخرة، وفي ايديكم اصدق اسفاركم: سفر الخروج.

نعم عندنا امل بالنصر الآتي. فالكيان الصهيوني، يقول المطران جورج خضر، هو كيان حبل به بالإثم وولد في الخطيئة. ولننهي مع الشاعر نزار قباني:

**"تقدموا ....تقدموا...فقصة**

**السلام مسرحية...**

**والعدل مسرحية...**

**والى فلسطين طريق واحد**

**يمر من فوهة بندقية**

 **بيروت في 3-1-2018**

**المراجع:**

1. ليون كارنييف، اليهود واليهودية في نظر شعوب العالم (رؤية اعلامية)، ترجمة وتقديم محمد علي حوات، القاهرة: دار الآفاق العربية، 2001، ص 10.
2. ارنولد توينبي، فلسطين: جريمة.... ودفاع، تعريب عمر الديراوي، ط 3، بيروت: دار العلم للملايين، 1981.
3. انور محمود زناتي، تهديد القدس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 26.
4. غسان سلامة، اميركا والعالم: اغراء القوة ومداها، بيروت: دار النهار للنشر، 2006، ص 412.
5. طلال سلمان، السفير العربي: ملحق فلسطين، عدد 1، 14 أيار 2010، ص 1.